4 October 2000

هيئـــة الدستـــور الغذائـــى

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00100 ROME Tel: +39(06)57051 www.codexalimentarius.net Email:Codex@fao.org Facsimile: +39(06)5705 4593

برنامج المعايير الغذائية المشترك بين
منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

موجز تقرير جماعة العمل التابعة
للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

روما، ١٤-٢٠٠٠/٩/١٥

مقدمـــة

١ - بناء على طلب اللجنة التنفيذية، في دورتها السابعة والأربعين، عقدت جماعة عمل تتألف من الرئيس ونواب الرئيس وأمانة هيئة الدستور الغذائي، اجتماعا لإعداد مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، ووضع بيان استراتيجي عن الرؤية المستقبلية للهيئة. كذلك ناقشت جماعة العمل خطة العمل المقترحة من الرئيس حسبما طلبت اللجنة التنفيذية[1] وحضر الاجتماع ممثلون عن كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، كما استعان الاجتماع بخبير استشاري للأمانة (أنظر قائمة المشاركين في الملحق (١)).

٢ - واستعرض الاجتماع الفقرات ذات الصلة من تقرير اللجنة التنفيذية، الوثيقة CX/EXEC 00/47/6، والإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، والقرار WHA53.15 عن *سلامة الأغذية* الصادر عن جمعية الصحة العالمية، وتقرير مؤتمر ملبورن عن التجارة الدولية بالأغذية بعد عام ٢٠٠٠، وغيرها من الوثائق الأخرى ذات الصلة التي حددها تقرير اللجنة التنفيذية (أنظر كذلك الملحق (١)).

---

[1] الفقرتان ٤١ و٧١ من الوثيقة ALINORM 01/3.

البيان الاستراتيجي

٣ – اختارت جماعة العمل عام ٢٠٠٧ باعتباره نقطة مرجعية لوضع البيان الاستراتيجي[٢]. ووفقا لهذا، تتوقع جماعة العمل إرساء تصورات ممكنة في ذلك العام كأساس لتصورات العمل ودور هيئة الدستور الغذائي خلال الفترة الزمنية الفاصلة. وتتوخى جماعة العمل أن تكون الأوضاع في عام ٢٠٠٧ على النحو التالي:

- ستكون المنتجات العضوية ممثلة بصورة هامة في السوق الدولية؛
- ستصبح الأغذية المحورة جينيا والجديدة شائعة في الكثير من الأسواق في جميع أنحاء العالم، ومألوفة لدى المستهلكين في السوق؛
- انتشار تسويق الأغذية الطبية المعدة خصيصا والمعززة للأداء، على نطاق واسع؛
- سيتزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة (بما فيها شبكة الانترنت) على نطاق واسع للاتصال بالمستهلكين والجمهور عامة؛
- ستبدي الحكومات تصميما أكبر على معالجة قضايا الأمن الغذائي والممارسات البيئية السليمة لتدعيم التنمية المستدامة،
- سيتواصل ظهور تحديات جديدة أمام سلامة الأغذية؛
- ستستمر الإنجازات التكنولوجية في مجالي الإنتاج والتصنيع؛
- ستركز معايير الدستور الغذائي بصورة أكبر على سلامة الأغذية وحماية المستهلكين، وسيقل التركيز على معايير تركيبة الأغذية وتحديدها؛
- لن يتم تنسيق النظم الرقابية القطرية على نحو كامل، أو تعتبر متعادلة تماما على أساس دولي؛
- ستستمر قيود الموارد التي تواجهها هيئة الدستور الغذائي والحكومات؛
- ستستحوذ البلدان النامية على نسبة متزايدة من التجارة الدولية بالأغذية؛
- وستتزايد توقعات الجمهور للاستجابة في الوقت المناسب لحالات طوارئ سلامة الأغذية والمشكلات الرقابية؛

---

[٢] أوصى أحد نواب الرئيس بأن يكون عام ٢٠١٥ نقطة مرجعية لكي يتسنى توافق البيان الاستراتيجي مع الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة ٢٠٠٠–٢٠١٥.

٤ – وحرصا على أن تضطلع هيئة الدستور الغذائي بالدور الملائم في التطورات المذكورة أعلاه وأن تستجيب للتحديات المقبلة، لابد للهيئة وللجانها وأجهزتها الفرعية من أن تدعم ما يلي:

- المشاركة الكاملة والنشطة والمتواصلة لجميع البلدان والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية، في الدستور الغذائي؛
- استخدام معايير الدستور الغذائي، على أوسع نطاق، كمعايير للتجارة الدولية بالأغذية؛
- وضع الأطر الرقابية السليمة على المستوى القطري لمراقبة الأغذية استنادا إلى مبادئ الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية؛
- زيادة القدرات في الدستور الغذائي للاستجابة بفعالية وكفاءة للقضايا والاهتمامات والتطورات الجديدة في قطاع الأغذية؛
- التكامل والتوافق اللائقين بين الدستور الغذائي والاتفاقيات/الصكوك الرقابية الدولية الأخرى ذات الصلة؛
- تعزيز تطبيق تحليل الأخطار استنادا إلى مبادئ الدستور الغذائي؛
- الاعتراف الكامل لإطار الدستور الغذائي وعملياته بجميع جوانب نظام السلسلة الغذائية وما يرتبط بها من البنى الأساسية، بما في ذلك العناصر الرقابية، ودمجها التام؛
- قيام الدستور الغذائي بوضع إطار رقابي شامل، من خلال المعايير، الخطوط التوجيهية والتوصيات لأجل تمكين السماح للحكومات في البلدان المختلفة من أن تكون لديها نظم سليمة لرقابة الأغذية لحماية صحة المستهلكين وضمان التجارة العادلة، مع إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات البلدان النامية واهتماماتها الخاصة.

٥ – ووافقت جماعة العمل على أن تقوم الأمانة بوضع البيان الاستراتيجي استنادا إلى هذه الرؤية، بغرض توزيعه لاحقا على الحكومات الأعضاء والمنظمات الدولية المهتمة لإبداء تعليقاتها، ثم عرضه على لجنة المبادئ العامة في الدستور الغذائي، بهدف إقرار البيان الاستراتيجي من جانب الدورة الرابعة والعشرين للهيئة.

الخطة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٧

٦ – استنادا إلى الرؤية الاستراتيجية المبينة أعلاه، والخطة متوسطة الأجل الحالية والدراسة من جانب اللجنة التنفيذية، حددت جماعة العمل المجالات البرامجية الجديدة التالية التي ستضمن في الخطة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٧:

- وضع إطار استراتيجي شامل للدستور الغذائي يرتبط بالخطة الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة حتى عام ٢٠١٥، وبقرار جمعية الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية؛

- زيادة الكفاءة وتحسين التوقيت المناسب والقدرة على الاستجابة؛
- التفاعل والروابط الواسعة والفعالة (مع المنظمات الأخرى)؛
- تحسين إبلاغ معايير الدستور الغذائي والترويج لها وتدعيمها؛
- استمرارية المعايير السلعية، بما في ذلك استكمالها في الوقت المناسب لضمان استمرار موثوقيتها؛
- وتعزيز المشاركة والشفافية.

٧ – كذلك استعرضت جماعة العمل الخطة متوسطة الأجل الحالية لإزالة الإشارات إلى مجالات العمل التي ينبغي الانتهاء منها بحلول عام ٢٠٠٣، أو أنها لا تتفق مع الإطار الاستراتيجي. ولم تسع جماعة العمل إلى تحديد أهداف تفصيلية. كما أقر بأن هناك بعض المجالات البرامجية الحالية التي ينبغي إدراجها في المجالات البرامجية الجديدة.

٨ – وفي حين أن جماعة العمل لم تهتم بالدخول في التفاصيل فيما يتعلق بالأهداف في إطار كل مجال من المجالات البرامجية، فإن اهتماما كبيرا أولي إلى مجالات الكفاءة والتوقيت المناسب والقدرة على الاستجابة. وفي هذا الصدد، افترض أنه لا بد للهيئة من عقد الاجتماعات على أساس سنوي. كذلك أبديت النقاط التالية:

- ضرورة استعراض هياكل جميع لجان الدستور الغذائي، ودراسة إعادة تشكيل اللجان السلعية لتصبح أفرقة عمل مخصصة، مع حدود زمنية واضحة للانتهاء من أعمالها؛
- ضرورة استعراض اختصاصات لجان الموضوعات العامة، حرصا على الوضوح والاتساق ولضمان توزيع سليم للأعمال؛
- ضرورة التدقيق الناقد بقدر أكبر لأولويات العمل ومقترحات العمل الجديد؛
- ضرورة إعادة دراسة إجراءات خطوات الدستور الغذائي، مع إمكانية تفويض الموافقة على النقل من مرحلة *المشروع المقترح إلى المشروع* (الخطوة ٥)، إلى لجان الدستور الغذائي وفقا لشروط محددة، لكي تقتصر الهيئة فقط على الموافقة على العمل الجديد وإقرار المعايير النهائية في الخطوة ٨.

٩ – وستقوم الأمانة بإعداد الخطة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٧، على أساس المناقشات الواردة أعلاه وتوزيعها على الحكومات الأعضاء والمنظمات الدولية المهتمة لإبداء تعليقاتها وتقديم إسهامات أخرى. وسيعرض مشروع الخطة متوسطة الأجل المعدل وفقا لهذه التعليقات، وكذلك التعليقات نفسها، على الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنفيذية (٢٠٠١) لاستعراضها. وستعرض نفس الوثيقة وآراء اللجنة التنفيذية بشأنها، على الدورة الرابعة والعشرين للهيئة وعلى لجان التنسيق الإقليمية، قبل إقرارها بصفة نهائية من جانب الهيئة.

خطة العمل المقدمة من الرئيس

١٠ – عرض الرئيس صيغة معدلة من خطة العمل التي قدمت إلى الدورة السابعة والأربعين للجنة التنفيذية (يونيو/حزيران ٢٠٠٠)، ودعا جماعة العمل لإبداء تعليقاتها. ويمكن إيجاز هذه التعليقات على النحو التالي:

- **اجتماعات الهيئة**: كان هناك اتفاق عام بضرورة أن تقدم الهيئة مواعيد اجتماعاتها السنوية سعيا إلى تيسير وضع المعايير والنصوص ذات الصلة وإقرارها، وتعزيز زيادة الفرص في إطار جدول الأعمال للمناقشات بشأن سياسات مراقبة الأغذية. وستتولى كل من الأمانة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية دراسة طرق عقد الاجتماعات السنوية وأعباء التكاليف الناشئة عنها، وذلك في إطار تحضيرات برنامجي العمل والميزانية لفترة سنتين لكل من المنظمتين الراعيتين. وستتحول هذه المسألة لعناية الدورة الرابعة والعشرين للهيئة.

- **اللجنة التنفيذية**: لوحظ أن هذه المسألة قيد المناقشة في لجنة المبادئ العامة للدستور الغذائي. ومن المتوخي أن تعالج المقترحات، بما فيها المقترح الذي أوجزته خطة العمل المقدمة من الرئيس، البدائل الممكنة و/أو الآليات الإضافية لتعزيز إدارة برنامج الدستور الغذائي.

- **هيكل قيادة لجان الدستور الغذائي**: أخذت جماعة العمل علما باقتراح مضمن في الخطة يدعو إلى إنشاء وظائف نواب الرئيس لجميع لجان الدستور الغذائي وأفرقة العمل، على أن يكون نواب الرئيس من بلدان نامية. بيد أنها أشارت إلى أن بعض لجان/أفرقة عمل الدستور الغذائي يرأسها حاليا أعضاء من الدول النامية، وأن المقترح قد لا يكون عمليا إو هادفا في جميع الحالات. ولما كان هدف المقترح هو إشراك مزيد من البلدان النامية بصورة مباشرة في عمل الدستور الغذائي على مستوى اللجان والاستفادة من خبرات تنظيم دورات لجان الدستور الغذائي، فقد اتفق على أن الأسلوب الأفضل هو في إزالة أية معوقات إجرائية، وفي توفير خطوط توجيهية واضحة لتشجيع الحكومات المضيفة على عقد الاجتماعات في البلدان النامية، سواء على أساس مخصص أو منتظم.

- **حساب الأمانة للمساعدة في مشاركة البلدان النامية**: أيدت جماعة العمل بقوة هذا الاقتراح، ودعت المنظمتين الراعيتين إلى تقديم تقرير عما يتحقق من تقدم في إنشاء هذا الحساب، إلى الدورة القادمة للهيئة.

- **التوسع في استخدام شبكة الانترنت**: لاحظت جماعة العمل أن الدورة المقبلة للجنة المعنية بالصحة العامة للأغذية، ستبث على شبكة الانترنت، وتأمل في أن يقدم تقرير عن نتائج هذه التجربة إلى الدورة القادمة للجنة التنفيذية. وأثيرت بعض الاهتمامات بألا يكون، استخدام الانترنت بديلا عن التبادل الرسمي للآراء أو التعليقات بشأن المسائل المعروضة على الهيئة أو على أجهزتها الفرعية وفقا للوائح وإجراءات الهيئة.

- **أجهزة الخبراء الاستشارية**: في حين أن جماعة العمل تشارك الرئيس وجهات نظره بشأن أهمية زيادة الشفافية، مع المحافظة، في ذات الوقت، على المشورة الممتازة المقدمة من أجهزة الخبراء العلمية المشتركة بين

منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، فإنها لاحظت أن المنظمتين الراعيتين قامتا باتخاذ خطوات كبيرة لمعالجة الاهتمامات الحالية، وأن هناك تقرير سيقدم إلى الدورة الرابعة والعشرين للهيئة.

١١ – وشكر الرئيس جماعة العمل على تعليقاتها، وأوضح أن خطة العمل سيجري تعديلها في ضوء هذه التعليقات وفي ضوء التطورات التي حققت عمليا، بالفعل، العديد من عناصرها. وأوضح أن الصيغة النهائية سيجري إعدادها وتقديمها إلى الدورتين القادمتين لكل من اللجنة التنفيذية والهيئة.

الملحق ١: المشاركون وقائمة الوثائق

قائمة المشاركين

الرئيس:	Thomas J. Billy (الولايات المتحدة)
نواب الرئيس:	David Nhari (زمبابوى) Gonzalo Ríos (شيلي) Stuart Slorach (السويد)
الأمانة:	Alan Randell (الأمين) S. Rajasekar (الاستشاري)
منظمة الأغذية والزراعة:	عز الدين بوطريف (إدارة جودة الأغذية ومعاييرها)
منظمة الصحة العالمية:	Yasuyuki Sahara (برنامج سلامة الأغذية)

قائمة الوثائق التي استعانت بها جماعة العمل:

- Report of the 47th Session of the Executive Committee of the Codex Alimentarius Commission (ALINORM 01/3)
- Preparation of the Draft Medium-Term Plan 2003-2007 (CX/EXEC 00/47/6)
- The Strategic Framework for FAO 2000-2015 (FAO, Rome 1999)
- Resolution 53.15 of the World Health Assembly *Food Safety*
- Report of the Conference on International Food Trade Beyond 2000: Science-Based Decisions, Harmonization, Equivalence and Mutual Recognition, Melbourne, Australia, 11-15 October 1999
  (FAO, Rome 1999)
- Overview and Compendi um of International Organisations with Food Safety Activities, Document SG/ADHOC/FS(2000)4/Final, Organisation for Economic Cooperation and Development
  (OECD, Paris 2000)
- G8 Communiqué Okinawa 2000 (http://www.g8kyushu-okinawa.go.jp/e/index.html)
- White Paper on Food Safety, Document COM (1999) 719 final, Commission of the European Communities, Brussels 2000.